جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

اخْتِيَارَاتُ السُّيُوطِيِّ فِي بَابِ الْفَضَلَات الوَارِدَة فِي أَلْفِيَّتِه (الفَرِيدة) دراسة نحوية تحليلية

إعداد : الدكتور / **سعيد بن محمد آل موسى**
Saaed Mohammed Almosa
أستاذ النحو والصرف المشارك ـ جامعة الملك خالد - كلية العلوم الإنسانية
والدكتور / **الوليد حسن علي مُسَلَّم**
Alwaleed Hassan Ali Mosalam
أستاذ النحو والصرف المشارك ـ جامعة الملك خالد - بالمملكة العربية السعودية
جامعة أم درمان الإسلامية - بالسودان

العدد الثالث والعشرون
للعام ١٤٤١هـ / ٢٠١٩م
الجزء السادس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٩م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

(شكر وتقدير)

(يتقدم الباحثان بالشكر الوفير

لجامعة الملك خالد

على الدعم الإداري والفني

لهذا البحث)

المستخلص

اخْتِيَارَاتُ السُّيُوطِيّ فِي بَاب الْفَضَلَات الوَارِدَة في أَلْفيَّتِهِ (الفَرِيدة)
دراسةٌ نحويّةٌ تحليليّةٌ

تحظى ألفيّةُ السُيوطيِّ النّحويّةُ بمنزلةٍ رفيعةٍ؛ وذلكَ لمكانةِ السيوطيِّ، ولأنّها تشتملُ على خلاصةٍ في النّحوِ تتسمُ بالدقةِ والشمولِ والإحكامِ، وقد أُقيمَ هذا البحثُ للإتيانِ على اخْتِيَارَاتِ السُّيُوطِيّ فِي بَاب الْفَضَلَات الوَارِدَة فِيها، وهي اخْتِيَارَاتٌ مِن الخِلافاتِ الحاصلةِ بينَ البَصرِيَّيْنَ والْكُوفِيّينَ، ولإنجازِ هذا البحثِ فقد اُتّبِعَ فيه المنهجُ التحليليّ، وقُسِّمَ إلى ثلاثةِ مباحثَ، هي: (اخْتِيَارَاتُ السُّيُوطِيّ في المفاعيلِ) و(اخْتِيَارَاتُ السُّيُوطِيّ في المنادى) و(اخْتِيَارَاتُ السُّيُوطِيّ في متممات الجملةِ)، وتمَّ التوصلُ إلى اثنتي عشرةَ مسألةً فِي بابِ الفَضَلاتِ أَظهرَ فيها السُّيُوطيُّ اخْتِيَارَاتِهِ، وفِي هَذهِ الاخْتِيَارَاتِ وافقَ البَصرِيَّيْنَ في تِسعِ مسائلَ، وخَالفَ البَصرِيَّيْنَ والْكُوفِيّينَ معاً فِي مَسألةٍ واحدةٍ، واتخذَ مَوقفاً وسطاً فِي مسألتينِ.

الكلمات المفتاحيّة : اخْتِيَارَاتِ – السُّيُوطِيّ — الألفيّــة – النّحويّــة – الفَضَلات.

الدكتور
سعيد بن محمد آل موسى
Saaed Mohammed Almosa
أستاذ النحو والصرف المشارك
جامعة الملك خالد - كلية العلوم الإنسانية

الدكتور
الوليد حسن علي مُسلّم
Alwaleed Hassan Ali Mosalam
أستاذ النحو والصرف المشارك
جامعة الملك خالد ـ بالمملكة العربية السعودية
جامعة أم درمان الإسلامية ـ بالسودان

Summary

Choices of Suyuti in the door of virtues contained in his millennium (unique) Analytical Grammatical Study

AlfiyaAlsioutyHave a high status due to Alsiouty' position and because it containsan accurate, comprehensive and wise abstract.

This research is published to produce an account for his weights , and making comparison between it &the weights of other grammarians . The researcher used the descriptive approach, divided into eight sections: (speech, sentence and syntax) , (definite& indefinite), (subject& predicate), (subject& subject of the passive),(Alfadalat(It is a plus for the original meaning) ,(the genitives) (provisions of the present) and the subordinates.

Forty-six grammatical issues were reached in which Alsiouty view are distributed among the various sections of Alfiya.

Keywords : Alfiya- Weight – Alsiouty – Unique- grammatical

Dr.

Saaed Mohammed Almosa

Professor of grammar and morphology

King Khalid University - Faculty of Humanities

Dr.

Alwaleed Hassan Ali Mosalam

Professor of grammar and morphology

King Khalid University - Saudi Arabia

Omdurman Islamic University - Sudan

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يمثلُ الإمامُ جلال الدِّينِ السيوطيّ (٨٤٩ -٩١١هـ) هرماً من أهرامِ العلمِ، وقمةً من قممِ الثقافة، وقد أمتازَ بطولِ الاطِّلاعِ، ودقةِ البحث، وسعةِ المعرفةِ، وتنوعِ الفنونِ، وجودةِ التأليفِ، فحازَ بذلك على مكانةٍ رفيعةٍ، وتبوّأَ مَرْتَبَةً سامقةً؛ فأثرى المكتبة العربية بالمصنفاتِ النافعةِ والمؤلفاتِ القيمةِ، فتجدُ له في التفسيرِ الأقوالَ السديدةَ، وفي الحديثِ الشروحاتِ القويمةَ، وفي الفقه الاستنباطاتِ الدقيقةَ، وفي النّحوِ التوضيحاتِ الجليّةَ، وفي المعاني والبيان والبديع النَّكْتَ الباهرةَ، وحُقّ لنا أنْ نقولَ: إنّه من العلماءِ الموسوعيين. وأجادَ الإمامُ السيوطيّ في تأليفِ النّحوِ أيما إجادةٍ، فتنوعتْ كتبُهُ فيه ما بين الإيجازِ والإسهابِ، وطيّ الكلامِ وسَرْدِه، وذكرِ آراءِ النحويين بترجيحٍ وغيرِهِ. ورَبَطَ تناولَهُ للنّحوِ بالقرآنِ الكريمِ، كما في سِفْرِهِ (إعرابُ القُرآنِ الكَرِيم)، وبالحديث النبويّ الشريف، كما في كتابِهِ (عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْنَدِ الإمَامِ أَحْمد)، ولم يغفلْ تناولَ النّحوَ بالنّظم، فألفَ ألفيّتَه النحويّةَ التي سماها الفريدة، وتتكونُ من ثلاثةِ أبياتٍ وألفٍ، وعددُ أبوابها مئةُ باب، تبدأُ بباب الكلامِ وتنتهي بباب الخط، ونُظمتْ من بحرٍ واحد، هو كامل الرجز، وتكتسبُ الألفيّةُ الفَرِيدةُ أهميةً؛ لمكانة السيوطيّ في علم النّحو. وسمعتُهُ فيه تُعطي ألفيّتَهُ ذات السمعة والمكانة، ولأنّه قدّمَ فيها خلاصةً نحويّةً فائقةَ الجودةِ، ولأنّه أَلَّفَها سنة ٨٩٥هـ، ومعلومٌ أنّه بدأَ التأليفَ سنة ٨٦٦هـ، وتُوفي سنة ٩١١هـ[١]، وهذا يعني أنّه أَلَّفَها في مرحلة نضوجِهِ

(١) مقدمة تحقيق المطالع السعيدة للسيوطي: نبهان ياسين حسين: ١/ ١٤

الفكريّ النحويّ، وقد اهتمّ العلماءُ بها شرحاً وتفصيلاً، فقد شرحها السيوطيّ بنفسه، في كتابٍ سمّاه: (المَطَالِعُ السَعِيدةُ في شَرحِ الفَرِيدةِ)، وقال السيوطيّ في مقدمتِهِ: "فهذا تعليقٌ على ألفيّتي في علم العربيّة المسماة الفَرِيدة، كثيرُ الفوائدِ العديدة، جمُّ الفرائدِ المفيدة؛ لذا تسمى بـ المَطَالِع السَعِيدة في شَرحِ الفَرِيدةِ"(١)، ثم جاءَ الملا عبد الكريم المدرس وشرحَ ما كتبه السيوطيّ في (المَطَالِع السَعِيدة في شَرحِ الفَرِيدةِ) بكتاب سمّاه المواهب الحميدة في كشفِ الفريدةِ، وجاءَ ابن قرادغي وجعل حاشيةً على شرح ألفيّة السيوطيّ، ثم جاء الجواري وجعل عليها حاشيةً أخرى. وقد أعتاد السيوطيّ في مؤلفاته النّحويّة أنْ يوردَ آراءَ النحويين واختلافاتِهم ويناقشَها ويرَجَّحَ منها أو يختار، ويخالفَها وينفردَ بآراء أحياناً، وألفيّتُهُ لم تشذّ عن ذلك؛ فقد تناولَ فيها – إلى جانب القواعد والأحكام – مسائلَ الخلاف النّحويّ سرداً ونقاشاً وترجيحاً واختياراً، غير أنّ ذلك كان بإيجاز وإشارة تتناسبُ مع طبيعة النّظم. وغلب على اختياراته فيها ميله للبصريين، وهناك مسائلُ أخرى عرض فيها السيوطيّ الخلافَ غير أنّه لم يختر منها، فهذه لم يتناولْها البحث.

أهميةُ البحث:

يكتسبُ هذا البحثُ أهميةً من ارتباطِهِ بالسيوطيّ صاحبِ المكانةِ العاليةِ في علمِ النّحو، ومن تعلقِهِ بالألفيةِ (الفريدةِ) التي قدّمَ فيها السيوطيُّ خلاصةً للنّحو تتسمُ بالدقةِ والشمول والإحكامِ، ولأنّه يتناولُ اخْتِيَارَاتِ السُّيُوطِيِّ من الخِلافاتِ بينَ البصريين والكوفيين. وتناولُ الاخْتِيَارَاتِ يقودُ

(١) المطالع السعيدة للسيوطيّ: ١/ ١٦

إلى معرفةِ الصحيحِ من الضعيف، ويُوصلُ إلى إدراكِ الأقوى من الأقوال، والأقربِ إلى المرادِ؛ ليُقَدَّمَ على غيرهِ، ومعرفةُ اخْتِيَارَاتِ عَالِمٍ صاحبِ شأنٍ في أي علمٍ من العُلُومِ درجةٌ عاليةٌ من درجاتِ العِلم.

أهدافُ البحث:

يسعى هذا البحثُ لتحقيق الأهداف الآتية:

- التعريفُ بألفيّة السيوطيّ المسماةِ الفريدة.
- التأكيدُ على أنّ السيوطيّ جبلٌ في النّحو، وإبرازُ جهودِهِ النّحويّة في ألفيّتِهِ.
- الإتيان على اخْتِيَارَات السيوطيّ التي أوردّها في ألفيّتِهِ، في باب الفضلات، من الخلافات بين البصريين والكوفيين.

مشكلةُ البحث:

تتمثلُ مشكلةُ البحثِ في تناولِ المسائلِ الخلافيّةِ بين البصريين والكوفيين في باب الفضلات والتي اختار منها السيوطيّ في ألفيتِهِ الفريدةِ وجهاً من الوجوه موافِقاً لهؤلاءِ أو هؤلاءِ.

منهجُ البحث:

المنهجُ المتبعُ لإنجازِ هذا البحثِ وتحقيق نتائجِهِ هو المنهجُ التحليليّ، الذي يسعى لجمع اختيارات السيوطيّ المتعلِّقة بباب الفضلات في ألفيته الفريدة، التي وافق فيها البصريين أو الكوفيين ومناقشتها، ونقصدُ بكلمة اخْتِيَارَات: انْتقاء الأفضل والأظهر.

محتوى البحث:

يتكونُ البحثُ من مقدمةٍ، وثلاثة مباحثَ، هي: (اخْتِيَارَاتُ السُّيُوطِيِّ في المفاعيلِ) و(اخْتِيَارَاتُ السُّيُوطِيِّ في المنادى)، و(اخْتِيَارَاتُ السُّيُوطِيِّ في متممات الجملةِ).

الدراساتُ السابقةُ:

لم نجدْ دراسة سابقة تناولتْ ألفيةَ السيوطيِّ النّحويّة على وجهِ الخُصُوصِ إلا دراسة واحدة بعنوان: (ألفيتا ابن مالك والسيوطيِّ – دراسة تحليلية موازنة) من إعداد أيمن جبر خميس عماد، وهي رسالةُ ماجستير مقدمةٌ للجامعة الإسلامية – غزة – فلسطين – عام ١٤٣٢ه، وتمثلتْ أهدافُها في: التعرفِ على ابنِ مالك والسيوطيِّ من خلال ألفيتيهما، وبيانِ المذهب النحويِّ لهما، ورصدِ المسائل النّحويّة في الألفيتين، وتحديدِ المسائلِ التي زادها السيوطيِّ على ابنِ مالك في ألفيته، وتحديدِ الاتفاق والاختلافِ بينهما في الأصولِ والشواهدِ والمصادرِ، وكانت أبرزُ النتائجِ التي توصلتْ إليها هذه الدراسةُ تتعلقُ بمصادرِ الألفيتين وشواهدِهما، وأصولِهما النّحويّة، والزياداتِ الواردةِ في ألفيّة السيوطيِّ. أما دراستُنا هذه فليستْ معنيةً بموازنة ألفيّةِ السيوطيِّ بألفيّةِ أخرى من ألفياتِ النّحو، وليستْ تنشدُ استخلاصَ المسائلِ أو الأصولِ أو الشواهدِ، إنّما تهدفُ للإتيان على اختيارات السيوطيِّ، في باب الفضلات، والتي وافق فيها البصريين أو الكوفيين.

المبحث الأول

اختيارات السيوطيّ في المفاعيل الناصبُ للمفعول به الفعلُ:

ذهب البصريون إلى أنّ ناصب المفعول به الفعلُ أو ما أشبهه، واختلف الكوفيون في ذلك فنصّ خلف الأحمر على أنّ ناصبه معنى المفعوليّة أي كونه مفعولاً، وقرر ابن هشام أنّ ناصبه الفاعل، ورأى الفّراء أنّ ناصبه الفعل والفاعل معاً[(١)]، واحتج البصريون على مذهبهم بأنّ الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنّه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل وهو باقٍ على أصله في الاسمية؛ فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له. واحتج الكوفيون القائلون بأنّ ناصب المفعول به الفعل والفاعل معاً أنّه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظًا أو تقديرًا، إلا أنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما؛ دلّ على أنّه منصوب بهما، وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ إنّهما يعملان في الخبر؛ لأنّه لا يقع إلا بعدهما، والذي يدل على أنّه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده أنّه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه، ولا يجوز أن يُفْصَلَ بينه وبينه؛ فلما جاز الفصل بينهما دلّ على أنّه ليس هو العامل فيه

(١) ائتلاف النصرة للزّبِيدي: ١١٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٣٤٩، التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري: ٣/ ٢٥٩

وحده، وإنّما العامل فيه الفعل والفاعل[١]. واختار السيوطيّ في ألفيته أنّ الناصب للمفعول به الفعلُ وحده، فقال:

وما يقعْ عليه فعلٌ فانتبهْ ** والناصبُ الفعلُ هو المفعولُ به[٢].

وقال في شرح ألفيته: "ومذهب البصريين أنّ ناصب المفعول به هو عامل الفاعل، إما الفعل أو شبهه، خلافاً للكوفيين"[٣]، ونرى أنّ اختيار السيوطيّ الموافِق للبصريين حسنٌ؛ وذلك لمنطقيته ولفساد رأي الكوفيين المخالف له، فالفاعلُ اسمٌ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وليس بالضرورة أن يلي المعمولُ عامله ليعمل فيه، ووجود معنى المفعولية لا يوجب النصب للمفعول.

وجوبُ تقديمِ المفعول به على الفعل إذا تضمن استفهاماً:

ذكر أبو حيان أنّ البصريين يوجبون تقديم المفعول به على الفعل إن تضمن معنى استفهامٍ، نحو: من رأيت وأيهم لقيت، ومتى قدمت، وأين أقمت؟ وسواء أقصد بالاستفهام ابتداء أو كان للاستثبات، ولم يحفظوا من تقديم العامل في الاستثبات إلا قولهم: ضرب من منا؟ واعتقدوا شذوذه، خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنّ ما قصد به الاستثبات لا يلزم الصدر،

(١) الإنصاف لابن الأنباري: ٦٦/١، المسالة ١١، ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٤٧٢/٣، الذهب المذاب في مذاهب النحاة للكوراني: ٢/ ٦٨

(٢) ألفية السيوطيّ: ٢٥

(٣) المطالع السعيدة للسيوطي: ١/ ٣٥٩

وأنّه قد حفظ من تقديم العامل في الاستثبات ضربت من منا، وضربت ماذا؟[١]. واختار السيوطيّ في ألفيته ما ذهب إليه البصريون فقال:

والتزموا تقديمَهُ مضمَّناً ** شرطاً أو استفهاماً أو حيثُ عَنا

ناصبُهُ جوابَ أمّا أو بِفا ** أمراً وكم ككم غلام خلَّفا[٢].

فعدّ السيوطيّ من أوجه وجوب تقديم المفعول به على الفعل إذا تضمن استفهاماً، نحو: من رأيت، وأيهم لقيت، ومتى قدمت، وأين أقمت؟ وسواء قصد بالاستفهام ابتداء أو كان للاستثبات[٣]. وما حكاه الكوفيون عن العرب من نحو قولهم: (ضرب من منا) و(تفعل مَاذَا) و(تصنع مَاذَا)[٤] وغير ذلك من الأقوال المنثورة؛ يجعل قولهم بجواز أَلا يلْزم اسمُ الاستفهامِ المفعولُ به الصَّدْرَ معتبراً.

إعرابُ (الآن):

اتفق البصريون والكوفيون على القول ببناء (الآن)، واختلفوا في علة بنائه، فذهب البصريون إلى أنّه مبنيّ؛ لأنّه شابه اسم الإشارة، واسمُ الإشارة مبنيّ، فكذلك ما أشبهه، وكان الأصلُ فيه أن يُبنى على السكون إلا أنّه بُني على حركة لالتقاء الساكنين، وكانت الفتحة أولى؛ لخفتها ولمجانستها الألف والفتحة التي قبلها، وذهب الكوفيون إلى أنّ (الآن) فعل

(١) ارتشاف الضرب لابن الأنباري: ٣/ ٤٦٩، شرح التصريح على التوضيح للأزهري: ١٢٧/٤

(٢) ألفية السيوطي: ٢٦

(٣) المطالع السعيدة للسيوطي: ٤٢٧/١

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء: ١٤٣/٢

ماض مبني على الفتح، وأصله (آن يَئِينُ) أي حان، والألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ، وأنّها بمعنى الذي، ألا ترى أنّك إذا قلت (الآن كان كذا) كان المعنى: الوقت الذي آن كان كذا، وقد تُقَامُ الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلبًا للتخفيف(١). وذهب بعضهم – كأبي حيان – (٢) إلى أنّه معرب وفتحته فتحة إعراب على الظرفية، وشاهدُهم في ذلك قول الهذلي:

وقد مرَّ بالدارينِ مِنْ بعدِ عصرنا ** كأنّهما ملآنِ لم يتغيرا (٣).

بكسر النون أي من الآن، فحذف النون لالتقاء الساكنين، وجر، فدل ذلك على أنّه معرب(٤)، وقد رَجَّحَ السيوطيّ هذا القول في ألفيّته فقال:

الآن وقتٌ حاضر والمرتضي ** إعرابُهُ كقول بعض مَن مضى(٥).

وعند شرحه لهذا البيت قال: "القول بإعراب (الآن) هو المختار عندي؛ لأنّه لم تثبت لبنائه علة معتبرة، فهو منصوب على الظرفية وإن دخلته (مِن) جُرّ ولم يثبت خروجه عن الظرفية"(٦). فبذلك خالف السيوطيُّ البصريين والكوفيين، وهي المسألة الوحيدة التي فعل فيها ذلك في باب الفضلات.

---

(١) الإنصاف لابن الأنباري: ٤٢٤/٢ المسألة ٧١، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ٣٤٧/٣

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ١٤٢

(٣) ديوان الهذلي: ٥٧

(٤) أوضح المسالك لابن هشام :٢/ ٣٧٦

(٥) ألفية السيوطيّ: ٣١

(٦) المطالع السعيدة للسيوطي: ١/ ٤٢٧

المفعولُ معه منصوبٌ بالفعل الذي قبله بتوسُّط الواو

ذهب البصريون إلى أنّ المفعول معه منصوبٌ بالفعل الذي قبله بتوسُّط الواو، وذكروا أنّ هذا الفعل وإنْ كان في الأصل غير متعدٍّ إلا أنّه قَوِيَ بالواو فتعدَّى إلى الاسم فنصبه كما عُدِّيَ بالهمزة في نحو (أخرجتُ زيدًا) وكما عُدِّيَ بالتضعيف نحو (خرَّجت المتَاعَ) وكما عُدِّيَ بحرف الجر نحو: (خَرَجْتُ به) إلا أنّ الواو لا تعمل؛ لأنّ الواو في الأصل حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل، وذهب الكوفيون إلى أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: (استوى الماء والخشبة)، وهذا يعني أنّه لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأنّ الخشبة لم تكن مُعْوَجَّة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في (جاء زيدٌ وعمرو) فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف.(١). وذهب أبو إسحاق الزَّجَّاج من البصريين إلى أنّه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابَسَ الخشبَةَ، وما أشبه ذلك؛ لأنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. وذهب أبو الحسن الأَخْفَش إلى أنّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو (جئتُ مَعَه)(٢). واختار السيوطيّ في ألفيته أنّ ناصبه ما سبقه من فعل أو شبهه، فقال:

ينصب تالي الواو مفعولا معه ** بسابق الفعل وشبه في السعة(٣).

(١) الإنصاف لابن الأنباري: ١/ ٢٠٠ المسألة ٢٠، ينظر ائتلاف النصرة للزبيدي: ٢/ ٣٠٩

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لابن الأنباري: ٣/٤٨٠، شرح شافية ابن الحاجب الإستراباذي: ٣/٤٥٣

(٣) ألفية السيوطي: ٣٢

وقال في شرح ذلك: "وفي ناصب المفعول معه أقوالٌ، أصحها أنّه ما تقدمه من فعل أو شبهه، وسواء في الفعل اللازم والمتعدي عند الكثيرين، وقيل ناصبه الواو، وقيل فعل مضمر بعد الواو"(١). وقد أصابَ السيوطيّ في اختياره المُوافِق للبصريين في هذه المسألة؛ وذلك لأنّ الخلاف ليس موجباً للنصب، ولو كان كذلك لوجب نصب الاسم بعد الحرف (لكنْ) في نحو: (ما قام محمدٌ لكنْ عليٌّ) برغم أنّه حرفٌ ما بعده يخالف ما قبله، والواو لا تنصب؛ لأنّ كلّ حرف اختصّ بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل إلا الجرّ، كحروف الجر(٢)، بدليل تخطي العامل لها، وزعمُ التقدير تكلفٌ يفتقر للدليل.

(١) المطالع السعيدة للسيوطي: ١/ ٤٣٧

(٢) ينظر شرح ابن عقيل: ١٠٩/٢

المبحث الثاني

اختيارات السيوطيّ في المنادى مَنعُ نداء الاسم المحلى بـ (أل):

اختلف النحويون في نداء الاسم المحلى بـ (أل) فمنعه البصريون؛ لأنّ كلاً منهما يفيد التعريف ولا يجوز اجتماع تعريفين على معرّف واحد، واستثنوا شيئين، أحدهما: اسم الله تعالى، فيقال: يا الله؛ لأنّ (أل) للزومها فيه كأنّها من بنية الكلمة، ويجوز حينئذ قطع همزة وصله. والثاني: الجملة المسمى بها، كأن تسمي بـ (الرجل قائم) إذا ناديته قلت: يا الرجل قائم أقبل؛ لأنّه سمى به على طريق الحكاية، وأجاز الكوفيون نداء الاسم المحلى بـ (أل)؛ لسماعه عن العرب، نحو قول الشاعر:

فيا الغلامانِ اللّذانِ فرّا ** إيّاكما أنْ تُكْسِبانا شَرّا[(١)].

وأشار السيوطيّ في ألفيّته إلى هذه المسألة، واختار منع نداء الاسم المحلى بـ (أل) فقال:

ولا يُنادَى مضمرٌ وما اتصل ** حرفُ خطابٍ ومعرَّفٌ بأل

في سعةٍ إلا مع الله وما ** يُحكَى وموصولٌ برأي يُعْتَمَى[(٢)].

وعلّل اختياره هذا بأنّه لا يجوز الجمع بين أداتي تعريف، ووصف ما أستند عليه الكوفيون بأنّه ضرورةٌ في الشعر[(٣)].

---

(١) خزانة الأدب للبغدادي:١/ ٢٩٤، من شواهد شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٨٩، من شواهد شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٤/٤٨٨.

(٢) ألفية السيوطيّ: ٢٧

(٣) المطالع السعيدة: ١/٣٧١

الميم في (اللهمّ) عِوَضٌ من حرف النداء:

ذهب البصريون إلى الميم في (اللهمّ) عِوَضٌ من (يا) التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم لأنّه نداء. قالوا: والذي يدل على أنّ الميم المشددة ليست عوضًا من (يا) أنهم يجمعون بينهما، والعوض والمعوَّض لا يجتمعان إلا في ضرورة الشعر، كما قال الشاعر:

إني إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا * * أقولُ: يا اللهمَّ، يا اللهُمَّا[١].

وذهب الكوفيون إلى أنّ الميم المشدّدة في (اللهمّ) ليست عوضًا من (يا) التي للتنبيه في النداء، واحتجوا بأنّ قالوا: إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل فيه (يا الله أمَّنا بخير) إلا أنّه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حَذَفُوا بعض الكلام طلبًا للخفة، والحذفُ في كلام العرب لطلب الخفة كثير[٢]. واختار السيوطيّ في ألفيته ما ذهب إليه البصريون، فقال:

وهكذا اللهمّ والميمُ بدلْ * * من يا فجمع في اختيارٍ مُحْتَظَل[٣].

وقال تعليقا على ذلك: "ومن الأسماء الخاصة بالنداء سماعاً اللهمّ، وأصله الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عوضاً عن حرف النداء"[٤]. واختيارُ السيوطيّ في هذه المسألة قَويٌّ؛ لأنّ ما احتجّ به الكوفيون ضعيفٌ، فـ (اللهمّ) في الأصل ليست خاصة بمعنى (يا أللهُ أمّنا بخير) الذي زعموه، إذ لو كانت كذلك لما جاز استخدامها في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا

(١) خزانة الأدب للبغدادي: ١/ ٤٠٢، من شواهد المغني لابن هشام: ٣٩٧/٤
(٢) ينظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٣٣٩/٣
(٣) ألفية السيوطي: ٢٧
(٤) المطالع السعيدة للسيوطي: ١/ ٣٧٥

هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢]؛ لأنّ المعنى حينئذ يفسد ويتناقض.

منعُ ترخيمِ الاسم الثلاثيّ:

اختلف البصريون والكوفيون في ترخيم الاسم الثلاثيّ، فذهب البصريون إلى أنّ ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال، واحتجوا على ما ذهبوا إليه بأن قالوا: الدليل على أنّه لا يجوز ترخيمه وذلك أنا أجمعنا على أنّ الترخيم في عرف النحويين إنّما هو حذفٌ دخل في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه، طلبًا للتخفيف، فإذا كان الترخيم إنّما وُضع في الأصل لهذا المعنى فهذا في محل الخلاف لا حاجة بنا إليه؛ لأنّ الاسم الثلاثيّ في غاية الخفة؛ فلا يحتمل الحذف، إذ لو قلنا إنّه يخفف بحذف آخره لكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به. في حين ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثيّ إذا كان أوسطه متحركًا، وذلك نحو قولك في عُنُق (يا عُنُ)، وحجتهم في ذلك أنّ في الأسماء ما يماثله ويضاهيه نحو يَدٍ ودَمٍ، والأصل في يد يَدَيٌ، وفي دم دَمَوٌ في أحد القولين، بدليل قولهم: دَمَوَان، فالحركات تستثقل على حرف العلة، فحذفوه طلبًا للتخفيف وفرارًا من الاستثقال، فبقيت يدٌ ودمٌ، فكذلك في محل الخلاف فالترخيم إنّما وضع للتخفيف بالحذف، والحذف قد جاز في مثله للتخفيف، فوجب أن يكون جائزًا[(١)]. واختار السيوطيّ منع ترخيم الثلاثيّ موافقةً للبصريين، فقال في ألفيته:

رَخِّم بحذفٍ آخرَ المنادَى ** مؤنثاً بالهاءِ أو ما زادا

(١) ينظر الإنصاف لابن الأنباري: ٢٩٢/١ المسألة ٤٩، ينظر شرح شافية ابن الحاجب للإستراباذي: ٤٣٥/٢

على ثلاثٍ عَلَماً لم يُضَفِ ** والمنعُ في الجملة عن عَمرويَفي [١].

وقال في شرح ذلك: "إنّما يُرخم العاري من تاء التأنيث بشرطين: أن يكون علماً بخلاف اسم الجنس والإشارة والموصول، وأن يكون زائداً على ثلاثة، فلا يُرخم الثلاثيّ"[٢]. وهذا اختيارٌ حسنٌ من السيوطيّ؛ لأنّ الاسم الثلاثيّ فَاتَهُ غرضُ الترخيم الذي نصّ عليه النحويون وهو التخفيف، والقياسُ الذي استعمله الكوفيون على يد ودم بعيدٌ؛ لأنّ حذف الياء والواو منهما لاستثقال الحركات على حرف العلة، والحذفُ في الترخيم لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه.

منعُ ترخيمِ المركب الإضافيّ والمركب الإسناديّ:

اختلف النحويون في ترخيم المنادى المركب تركيب إضافة، فمنع البصريون ترخيمه؛ لأنّه لم توجد فيه شروط الترخيم، وما ورد من ذلك في أشعار العرب عدوه ضرورة شعريّة لا تستعمل في الاختيار، وأجاز الكوفيون ترخيمه أخذاً بقول زهير بن أبي سلمي:

خذوا حظّكم يا آل عِكْرِمَ واذكروا ** أواصِرَنا، والرِّحمُ بالغيب تذكرُ[٣].

وأصله يا آل عكرمة، فحذف التاء من المضاف إليه. واختلفوا أيضاً في ترخيم المنادى المركب تركيب إسناد، فذهب أكثر النحويين إلى المنع، وأجازه ابن مالك ونقله عن سيبويه[٤]، وجزم أبو حيان بأنّ هذا النقل عن

(١) ألفية السيوطيّ: ٢٧
(٢) المطالع السعيدة: ١/٣٨٤
(٣) ديوان زهير بن أبي سلمى: ٢١٤
(٤) التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٣١

سيبويه خطأ، فالصحيح عنه المنع[١]، واختار السيوطيّ في ألفيته منع ترخيم المركب الإضافيّ موافقةً للبصريين، واختار منع ترخيم المركب الإسناديّ موافقةً لسيبويه، وقال في ألفيته:

رَخِّم بحذفٍ آخرَ المنادَى ** مؤنثاً بالهاءِ أو ما زادا

على ثلاثٍ عَلَماً لم يُضَفِ ** والمنعُ في الجملة عن عَمرويَفي (٢)

والتحقيقُ أنّ سيبويه نصّ على منع ترخيم المركب الإسنادي فقال: "واعلم أنّ الحكاية لا ترخم؛ لأنك تريد أن ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء"[٣]، لكنه لم ينف وروده عن العرب، بل حكاه عنهم، لكنّها حكاية لم تقم مقام الدليل عنده، لأنّه ربما رأى ما ورد عنهم ضعيف لا يرقى ليكون دليلاً، وبذلك ينتفي التعارض بين كلام سيبويه.

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٣٨/٤، ينظر الخلاف، للأصفهاني: ٣٩٩/٢، ينظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري: ٤/ ١٣٩

(٢) ألفية السيوطيّ:٢٧

(٣) الكتاب لسيبويه: ٤/ ١٤١

المبحث الثالث

اختياراتُ السيوطيّ

في متممات الجملة منعُ تقديمِ المستثنى أولَ الكلام:

وقع خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، فمنعه البصريون؛ لأنّه يؤدِّي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك لا يجوز؛ لأنّها حرف نفي يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام، وكما أنّه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله؛ فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولأنّ الاستثناء يُضارع البدل، ألا ترى أنّك تقول (ما جاءني أحد إلا زيد، وإلا زيدًا) والمعنى واحد، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمُهُ كما يمتنع تقديمُ البدل على المبدل منه. وأجاز الكوفيون تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام(١)، وشاهدُهم في ذلك قول الأعشى:

خلا اللهَ لا أرجو سِوَاك وإنّما ** أَعُدُّ عِيالي شُعْبةً من عِيالِكَا(٢).

واختار السيوطيّ في ألفيّته مذهب البصريين قائلاً:

وسبقه صدر الكلام والعدد ** أي بأداة منعوا في المعتمد(٣).

---

(١) الإنصاف لابن الأنباري: ٢٢٢/١ المسألة ٣٦، ينظر المسائل على مذهب النحويين لابن كيسان: ٤١٩/٢، ينظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري: ٤/ ١١٧

(٢) ديوان الأعشى: ١٥٧.

(٣) ألفية السيوطيّ: ٣٣

وقال في شرح الألفية: "البصريون على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفياً، فلا يقال: (إلا زيداً قام القوم)، ولا (إلا زيد ما قام القوم)؛ لأنّه لم يُسمع من كلامهم، ولأنّ إلا مشبهة بلا العاطفة وواو مع وهما لا يتقدمان"(١). وأجاد السيوطيّ في اختياره؛ لأنّ ما استدل به الكوفيون متأوَّل بإضمار المستثنى منه، إلى جانب كونه ورد في الشعر للضرورة فلا تقوم به حجّة.

(١) المطالع السعيدة للسيوطي: ٤٤٣/١

حاشا في الاستثناء ذات وجهين:

ذهب البصريون إلى أنّ حاشا حرفُ جرّ، وحجتهم في ذلك أنّه لا يجوز دخول (ما) عليه؛ فلا يقال (ما حاشا زيدًا) كما يقال (ما خلا زيدًا، وما عدا عمرًا) ولو كان فعلًا كما زعموا لجاز أن يقال (ما حاشا زيدًا) فلما لم يقولوا ذلك دلَّ على فساد القول بأنّه فعل، ويؤكد حرفيته كذلك إتيان الاسم بعده مجروراً كما في الشاعر:

حاشا أبي ثوبان؛ إنَّ به ** ضَنًّا على المَلْحَاة والشَّتم[1].

وذهب الكوفيون إلى أنّ (حاشا) في الاستثناء فعل ماضٍ، والدليل على ذلك أنّه يتصرف كما في قول النابغة:

ولا أرى فاعلًا في الناس يُشْبِهُهُ ** وما أُحَاشِي من الأقوام من أحد[2].

والدليل على فعليته عندهم أيضاً تعلق لام الخفض به كما في قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وحروف الجر تتعلق بالفعل، وحذفت منه اللام لكثرة الاستعمال[3]. ومن هذا الخلاف اختار السيوطيّ موقفاً وسطاً هو أنّ حاشا يكون فعلاً ويكون حرفا، فقال في ألفيته:

بلا يكون ليس نصبٌ حُتما ** كذا خلا عدا أوِ اجرُر بهما

وبعد ما انصِبْ وانجرارٌ ندرا ** وذانِ فعلانِ إذا لم يَجرُرا

---

(١) من شواهد الكتاب لسيبويه: ٣٤٩/٢، ومن شواهد المفصل للزمخشري: ٤٧/٨

(٢) ديوان النابغة الذبياني: ٩٥

(٣) ينظر الكافية لابن الحاجب: ٣/ ٢٣٧، ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام:٣ / ٨٨

وكخلا حاشا حشا حاش وما ** لا تصحبنْ وأوّلنَّ موهماً[١].

وقال في شرحها: "من أدوات الاستثناء خلا وعدا وحاشا، ويُنصب المستثنى بها ويُجر، فإذا نُصب كنّ أفعالاً جامدة قاصرة على لفظ الماضي، وإذا جرَّ كنَّ حروف جر، فيقال: قاموا خلا أو عدا أو حاشا زيداً، أو زيدٍ، فإن دخلت (ما) على خلا وعدا تعين النصب بعدها؛ لأنّها مصدرية، فدخولها يعين الفعليّة، قال الشاعر:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خَلا اللّهُ باطِلُ ** وكلُّ نعيمٍ لا مَحالةَ زائِلُ[٢].

وزعمت طائفة أنّه يجوز الجر على تقدير (ما) زائدة، ولا يجوز دخول (ما) على حاشا، وأجازه بعضهم تمسكاً بقول الشاعر:

رَأيتُ النّاسَ مَا حَاشا قريشاً ** فإنا نحن أفضلهم فعالاً[٣].

وقد سبق أبو العباس المُبَرِّد إلى هذا الاختيار، إذ قال: "وحاشا يكون فعلًا ويكون حرفًا"[٤]. وهذا الاختيار فيه جمعٌ بين الأدلة وتوفيقٌ بين الأقوال، والجمعُ بين الأدلة والتوفيق بينها خير من الترجيح.

(١) ألفية السيوطي: ٣٣
(٢) المطالع السعيدة: ٤٤٣/١
(٣) خزانة الأدب: ٢/ ٣٧.
(٤) المقتضب للمبرد: ٣٨٣/٤

جوازُ تقديمِ الحالِ على عاملها:

اُختلف في تقديم الحال على عاملها، فالبصريون يرون جواز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر، وحجتُهم في ذلك من النقل قولُ العرب في المثل: (شَتَّى تَئُوبُ الحَلَبَةُ)(١)، فشتى: حال مُقَدَّمَة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، فدلَّ ذلك على جوازه. ومن القياس أنّ العامل فيها متصرف، وإذا كان العامل متصرفًا وجب أن يكون عمله متصرفًا، وإذا كان عمله متصرفًا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم: (عَمْرًا ضَرَبَ زيد)، والذي يدل عليه أنّ الحال تُشَبَّهُ بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه. وأنكر الكوفيون جواز تقديم الحال الاسم الظاهر على عاملها؛ لأنّ القول بالجواز يؤدِّي إلى تقديم المضمر على المظهر، ألا ترى أنّك إذا قلت: (راكبًا جاء زيد) كان في (راكبًا) ضميرُ زيد، وقد تقدم عليه، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز(٢). وإزاء هذا الخلاف اختار السيوطيّ جواز التقديم، فقال في ألفيّته:

وسبقُه العاملَ جائزٌ سوى ** جامد أوذي مانعٍ أو ما حوى.

معناه لا حروفَ فعلٍ ككأنّ ** واسم إشارةٍ وتمنّ(٣).

---

(١) تاج العروس للزبيدي: ١/ ١٩٥

(٢) ينظر الإنصاف لابن الأنباري: ٢٠١/١ المسألة ٣١، ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٣٧٨/٣، ينظر الكافية لابن الحاجب: ١٣٩/٤

(٣) ألفية السيوطيّ: ٣٥

وقال في الشرح: "الأصح وعليه الجمهور جواز تقديم الحال على عاملها قياساً على المفعول به والظرف، وسماعاً قال الله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [سورة القمر:٧]، ونستثنى صوراً لا يجوز فيها التقديم، منها أن يكون العامل فعلاً متصرفاً، أو أن يكون صلة لأل، أو لحرف مصدريّ، أو أفعل تفضيل"(١). وفي قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [سورة القمر:٧] إشارةٌ لطيفة إلى أنّ الجملة العربيّة تترتب حسب الهدف الدلاليّ والغرض البلاغيّ، فقد تقدم الحال وصاحبها على العامل ليلفت الانتباه إلى هيئة الذلة والمهانة التي يكون عليها القوم يوم البعث، وتظهر في أبصارهم، وإنّا نستغرب إهمالَ الكوفيين هذا الشاهد القرآنيّ المتواتر.

تمييزُ (كم) الاستفهاميّة مفردٌ منصوبٌ:

ذهب البصريون إلى أنّ تمييز (كم) الاستفهاميّة مفرد منصوب، نحو: كم قصيدة حفظت؟ لأنّ (كم) الاستفهاميّة بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام، فأشبهت العدد المركب، فأجريت مجراه بأن جُعل تمييزها كتمييزه في النصب والإفراد. وأجاز الكوفيون كونه جمعاً، نحو: كم أقلاماً عندك، واختار السيوطيّ أن تمييز (كم) الاستفهاميّة منصوب، ولا يكون جمعاً، فقال في ألفيته:

ميز كعشرين كم إن تستفهمِ ** واجرُرْ بمِنْ مضمراً إن جُرَّتْ كمِ(٢).

(١) المطالع السعيدة :٢/ ١١
(٢) ألفية السيوطي: ٣٨

وقال في شرح ذلك: "تمييز (كم) الاستفهاميّة مفرد منصوب كتمييز عشرين وأخواته. ولا تفسر (كم) الاستفهاميّة بالجمع إلا بشرط أن يكون السؤال بها عن الجماعات، لا عن عدد الأشخاص فيسوغ حينئذ تمييزها بالجمع؛ لأنّه إذ ذاك بمنزلة المفرد، وذلك نحو: (كم رجالاً عندك؟)، تريد (كم) جمعاً من الرجال، إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده لا عن مبلغ أشخاصهم، ويسوغ أيضاً إذا كان السؤال عن الجنس، مثل: (كم بطاً عندك؟) تريد كم صنفاً من البط عندك؟"(١). ونرى أنّ السيوطيّ بقوله هذا في شرح الألفية قد اختار موقفاً وسطاً بين البصريين والكوفيين في تمييز (كم) الاستفهاميّة، وهو موقفٌ شبيهٌ بموقف الأخفش الأوسط الذي قال: "إذا كان السؤال عن الجماعات نحو: (كم شهوداً لك؟) والمراد أصناف من الشهود جاز أن يكون مميزها جمعاً وإلا لم يجز"(٢). ولا نستبعد تأثر السيوطيّ بالأخفش في هذا الاختيار، لا سيما أنّه قد أورده في كتابه الهمع.

(١) المطالع السعيدة ٢/ ٣٣

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: ٧٩/٤

الخاتمة:

أُقيم هذا البحث لحصر اختيارات السيوطيّ من خلافات البصريين والكوفيين في باب الفضلات الواردة في ألفيته الفريدة، وبعد إتباع المنهج التحليليّ، ومعايشةٍ ماتِعةٍ ونافعةٍ، في ثلاثة مباحثَ مع السيوطيّ وألفيّته تيسرَ التوصلُ للنتائج الآتية:

(١) بلغ عددُ مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين التي تناولها السيوطيّ في باب الفضلات سبعَ عشرةَ مسألة.

(٢) صرّحَ السيوطيّ باختياره في اثنتي عشرة مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في باب الفضلات، وترك التصريح باختياره في خمسٍ منها.

(٣) المسائلُ الخمسُ التي لم يصرح السيوطيّ باختياره فيها هي: ناصب الاسم المشغول عنه ووقوع الماضي حالاً، وإذا فُصل بين كم الخبرية وتمييزها هل يبقى التمييز مجروراً؟ وترخيم الرباعيّ الذي ثالثه ساكن، وهل تكون (سوى) اسمًا أو تلزم الظرفية؟

(٤) في موضوع المفاعيل اختار السيوطيّ من اختلافات البصريين والكوفيين أربعَ مسائل، هي: نصب الفعل وحده للمفعول به، ووجوب تقديم المفعول به إذا نصب استفهاماً مطلقاً، ونصب كلمة (الآن) على الظرفية، ونصب المفعول معه بالفعل أو شبهه.

(٥) في موضوع المنادى وقع اختيار السيوطيّ من خلافات البصريين والكوفيين على أربع مسائل، هي: منع نداء الاسم المحلى بأل، وإتيان الميم في (اللهمّ) عوضاً عن حرف النداء وعدم جواز ترخيم الاسم الثلاثيّ، وعدم جواز ترخيم المركب الإضافيّ.

(٦) في موضوع متممات الجملة كان اختيارُهُ من خلافات البصريين والكوفيين في أربع مسائل هي: منع تقديم المستثنى أولَ الكلام، وحاشا في الاستثناء ذات وجهين، وجواز تقديم الحال على عاملها، ووجوب إتيان تمييز (كم) الاستفهاميّة مفرداً منصوبا وعدم جواز إتيانه جمعاً إلا بشرط أن يكون السؤال بها عن صنف الجماعات أو الأجناس لا عن عدد الأشخاص والأفراد.

(٧) جاءت اختياراتُ السيوطيّ في باب الفضلات الواردة بألفيته موافِقةً للبصريين في تسع مسائل، هي: نصب الفعل وحده للمفعول به، ووجوب تقديم المفعول به إذا نصب استفهاماً مطلقاً، ونصب المفعول معه بالفعل أو شبهه، ومنع نداء الاسم المحلى بأل، وإتيانُ الميم في (اللهمّ) عوضاً عن حرف النداء، وعدم جواز ترخيم الاسم الثلاثيّ، وعدم جواز ترخيم المركب الإضافيّ، ومنع تقديم المستثنى أولَ الكلام، وجواز تقديم الحال على عاملها. وجاءت اختياراتُه مخالِفةً للبصريين والكوفيين في مسألة واحدة، هي: جَعْلُ (الآن) ظرفاً منصوباً على الظرفيّة الزمانيّة. وجاءت اختياراته متخذةً موقفاً وسطاً بين المذهبين في مسألتين، هما: جعل (حاشا) ذات وجهين، ووجوب إتيان تمييز (كم) الاستفهاميّة مفرداً منصوباً، وعدم جواز إتيانه جمعاً إلا بشرط، أن يكون السؤال بها عن صنف الجماعات أو الأجناس لا عن عدد الأشخاص والأفراد.

(٨) وضوحُ ميل السيوطيّ للمذهب البصريّ في اختياراته، ولكنّه ليس ميلاً من باب التقليد، أو بداعي التعصب، أو لمجرد النقل، إنّما هو ميلٌ أوصلَهُ إليه اجتهادُهُ وحججُهُ وتعليلاتُهُ، وظهر ذلك في مخالفته للمذهب البصريّ والكوفيّ معاً في مسألة إعراب (الآن)، وفي اتخاذه موقفاً وسطاً بينهما في مسألتي (حاشا) وتمييز (كم).

التوصيات:

نوصي بإجراء موازنات في الترجيحات والاختيارات بين ألفيتي ابن مالك والسيوطيّ، والقيام بدراسة تقيس مدى تأثر السيوطيّ في ألفيته الفريدة بألفية ابن مالك الخلاصة.

المصادر والمراجع:

- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى ١٩٦٩م.
- الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٩٦٦م.
- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٩٩٦م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل سود العيون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى١٩٨٧م.
- الأصفهاني، علي بن الحسن الباقولي: الخلاف، تحقيق: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ط الأولى١٩٩٥م.
- الأعشى، ميمون بن قيس بن جندلك: ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط الثانية ٢٠١٢م.

- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة المصرية، بيروت ط الأولى ١٩٨٧م.
- ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر: الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط الثانية ١٩٨٢م.
- ابن عقيل، عبد الله بن عقيل العقيلي بهاء الدين: شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط الثالثة ٢٠٠٩م.
- ابن كيسان، أبو الحسن محمد بِن أَحمد بن كيسان: المسائل على مذهب النحويين ممَّا اختلف فيه البصريون والكوفيون، تحقيق: محمد عزت نصر الله، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الأولى١٩٧٠م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني: شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط الرابعة، ٢٠٠٠م.
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط الثانية ٢٠٠٩م.
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: حمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط الثالثة ١٩٩٩م.

- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا: شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الثانية ١٩٩٧م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى ١٩٩٤م.
- الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن عبد الله بن بشر: ائتلاف النُصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، دار عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط الأولى١٩٧٤م.
- زهير، زهير بن أبي سلمى: ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى١٩٨٨م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الثانية ١٩٨٨م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: ألفية السيوطي النحوية، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط الأولى ١٩٦٩م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة، تحقيق: نبهان حسين ياسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ط الأولى ١٩٧٧م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام هارون ود. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط الأولى ١٩٧٥م.

- العكبري، أَبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: التبيين عن مذاهب النحْويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط الثانية ٢٠٠٣م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي: معاني القرآن، تحقيق: أحمد النجاتي ومحمد النجار وعبد الفتاح الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط الأولى١٩٩٨م.
- الكوراني، يوسف بن حمزة الإلياسي الشهرزوري: الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب، تحقيق: محمد أبي الفضل، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط الثانية ٢٠٠٧م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الأولى ١٩٩٤م.
- المرادي، أبو محمد در الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت ١٩٩٣م.
- الهذلي، خويلد بن خالد بن محرث بن زبيد بن مخزوم: ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق: ياسين الأيوبي، المكتب الإسلامي، دمشق ط الثانية ٢٠١٤م.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــوع	الصفحة
١	**المستخلص**:	٥٨٠٤
٢	Summary	٥٨٠٥
٣	**المقدمة**	٥٨٠٦
٤	**المبحث الأول : اختيارات السيوطيّ في المفاعيل الناصبُ للمفعول به الفعلُ**:	٥٨١٠
٥	**المبحث الثاني : اختيارات السيوطيّ في المنادى مَنعُ نداء الاسم المحلى بـ (أل)**:	٥٨١٦
٦	**المبحث الثالث : اختيارات السيوطيّ في متممات الجملة منعُ تقديمِ المستثنى أولَ الكلام**:	٥٨٢١
٧	**الخاتمة**	٥٨٢٨
٨	**المصادر والمراجع**	٥٨٣١
٩	**فهرس الموضوعات**	٥٨٣٥

تم بحمد الله